جامعة بغداد

كلية التربية للعلوم الانسانية_ ابن رشد

قسم_ علوم القران والتربية الاسلامية

اطلب النسخة من
مكتبة التربية
للاستنساخ
بإدارة_ حسين الحسيني

# محاضرات مناهج المفسرين

## للمرحلة الرابعة/ الدراسة الصباحية

## المحاضرة (٤)

أستاذ المادة

د. ريحان ياسين حسن

(١)

# محاور المحاضرة الرابعة

# نشأة الوضع في التفسير

## اولاً: تعريف الوضع:

وهو وضع واختلاق الروايات في التفسير بالمأثور، ونسبتها كذبا وزوراً الى قول المعصوم، او اعلام من الصحابة او التابعين كالإمام علي بن ابي طالب او ابن عباس او ابن مسعود...

## ثانياً: من اسباب الوضع:

١. ظهور التعصب المذهبي في اصول دين والفقه بين المسلمين.

٢. ووقوع خلافات السياسية بين المسلمين من الامويين والعباسيين وغيرهم.

٣. ما وضعه الزنادقة لإفساد الدين وايقاع الخلاف والافتراق بين المسلمين.

٤. شدة الترهيب وزيادة الترغيب لاجل هداية الناس.

٥. وضع الحديث تزلفاً لدى الامراء.

٦. الوضع نزولاً مع سياسة الطغاة.

٧. الوضع نزولاً مع رغبة العامة ليستدّروا من نقود وفضول الطعام.

وادى ذلك الى الوضع الى اختلاط الروايات المأثورة الصحيحة عن المعصومين والصحابة والتابعين بالروايات الموضوعة مما جعل ممن لا يعرفون يأخذون الروايات بنوعيها وجعلَ الاخرين يرفضون الروايات المأثورة الصحيحة والموضوعة وهذا باطل كالأول.

فقام العلماء المتمكنين بتخريج الروايات المأثورة وفرز صحيحها من موضوعها وبيانها للناس وعادت ثقة الباحثين به وامكن معرفة الروايات الصحيحة والروايات غير الصحيحة.

(٩)

## ثالثاً: اقسام الوضع:

قسم ابن الجوزي الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب الى خمسة اقسام:

- **القسم الاول:** قوم غلب عليهم الزهد والتقشف فتغفلوا عن الحفظ والتمييز ومنهم من ضاعت كتبه او احترقت او دفنها ثم حدّث من حفظه فغلط فهؤلاء تارة يرفعون المرسل واخرى يسندون الموقوف...
- **القسم الثاني:** قوم لم يعانوا على النقل فكثر خطاؤهم وفحش على ما جرى للقسم الاول.
- **القسم الثالث:** قوم ثقات لكنهم اختلطت عقولهم في اخر اعمارهم فخلطوا في الرواية.
- **القسم الرابع:** قوم متغفّلون فمنهم من يلقن فيتلقن ومنهم من يروي حديثا فيظن انه سمعه ولم يسمعه وقيل لبعضهم هذه الصحيفة سماعك؟ فقال :لا ولكن مات رواها فرويتها مكانه ومنهم من كان بعض اولاده يضع له حديثا فيدون ولا يعلم.
- **القسم الخامس:** قوم تعمدوا الكذب.

## رابعاً: القاب الوضاعين:

قال النسائي صاحب السنن: الكذابون المعرفون بوضع الحديث على رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) اربعة:

- ابن ابي يحي بالمدينة.
- الواقدي ببغداد.
- مقاتل بن سليمان بخراسان.
- محمد بن سعيد بالشام يعرف بالمصلوب.

وقال ابن الجوزي: والكذابون والوضّاعون خلق كثير قد جمعت اسماءهم في كتاب الضعفاءوالمتروكين، وكان من كبار الكذابين: وهب بن وهب القاضي، ومحمد

(٢)

بن السائب الكلبي، محمد بن سعيد الشامي، وابو داود النخعي، واسحاق بن نجيح الملطي، وغياث بن ابراهيم النخعي، والمغيرة بن سعيد الكوفي، ومامون بم احمد الهروي، ومحمد بن عكاشة الكرماني، ومحمد بن القاسم الكانكاني.

وروى باسناده عن ابي عبد الله محمد بن العباس الضبّي قد وضع بعضهم على رسول الله (صلى الله عليه واله) اكثر من عشرة الاف حديث.

**خامساً: اهم تفسير اشتهر بالوضع**

**انوار التنزيل واسرار التأويل / مؤلفه القاضي ناصر الدين البيضاوي.**

هذا كلام راجع الى صنف الدسائيد:

الوارد فيه، دون مجرّد السند. فإن كان مضمون الخبر ـ و هو محتوى الحديث الوارد ـ ما يعالج دفع مشكلة إبهام في الأمر، فنفس المتن شاهد على صدقه، و إلّا فلا دليل على التعبّد به.

فالحديث المأثور عن الرسول ﷺ أو عن أحد الأئمة عليهم السلام أو أحد الصحابة العلماء أو التابعين الكبار، إن كان يزيد في معرفة أو يرفع من إبهام في اللفظ أو المعنى فهو شاهد صدقه؛ ذلك أنّهم أعرف بمواضع النزول و أقرب تناولاً فيه؛ حيث قرب عهدهم به، أو أنّهم حضروا الحادثة فنقلوها.

و للعقلاء طريقتهم في قبول خبر الثقة بل من لم يظهر فسقه علانية فيعتمدونه؛ و عليه جاء قوله تعالى: ﴿إِن جاءَكُم فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنوا﴾[1]، فقد أقرّ العقلاء على قبولهم للنبأ ما لم يكن الآتي به متجاهراً بالفسق، ممّن لا يتورّع الكذب، و لا يخاف الله في سرّه و علانيته.

فمن عُرف بالصدق و الأمانة قُبل نبؤه، و من عَرف بالكذب و الخيانة تُرك، و من كان مجهولاً تريّثنا، فإن ظهرت منه دلائل الصدق قبلناه و إلّا رفضناه.

إذن فشرط قبول الخبر احتفافه بقرائن الصدق: من وجوده في أصل معتبر، و كون الراوي معروفاً بالصدق و الأمانة، و على الأقلّ غير معروف بالكذب و الخيانة، و سلامة المتن و استقامته، ممّا يزيد علماً أو يزيل شكّاً. و أن لا يخالف معقولاً أو منقولاً ثابتاً في الدين و الشريعة، الأمر الذي إذا توفّر في حديث أوجب الاطمئنان به و إمكان ركون النفس إليه؛ و عليه فلا يضرّه حتّى الإرسال في السند إن وجدت سائر شرائط القبول.

## ٢. الوضع في التفسير

كان الوضع و التزوير من أهمّ أسباب الوهن في التفسير المأثور. فقد كانت الدواعي متوفرة للدسّ و الاختلاق في المأثور من التفسير. إلى جنب الوضع في الحديث، فهناك

---

١. الحجرات (٤٩): ٦.

أسباب سياسيّة و أخرى مذهبيّة و كلاميّة، و ربّما عاطفيّة، كانت عن قصور النظر لا عن سوء نيّة. و العمدة أنّ القرآن كان المحور الأساسيّ الذي يدور عليه رحى الدين و السياسة و السلوك آنذاك، فلا بدّ لكلّ متخلّي مسلك من المسالك أن يتشبّث بعُرى القرآن، و يجعل من آياته الكريمة وسيلة ناجعة، لبلوغ أهدافه إن خيراً و إن شرّاً، الأمر الذي جعل سن سوق الكذب و التزوير في التفسير و الحديث رائجة ذلك العهد.

و قد بُدئ ذلك على يد سمارية، حيث كان يجعل الجعائل على وضع الحديث أو قلبه تمشية لسياسته الغاشمة ذلك الحين[1]، و راج ذلك طرل عهد الأمويّين و بعدهم العبّاسيّين؛ حيث أخذ بالتوسّع و الاطّراد.

قال الأستاذ الذهبيّ: و كان مبدأ ظهور الوضع في سنة إحدى و أربعين بعد وفاة الإمام أمير المؤمنين حين اختلف المسلمون سياسيّاً. و تفرّقوا شيعاً، و وجد من أهل البدع والأهواء من روّجوا لبدعهم و تعصّبوا لأهوائهم. و دخل في الإسلام من تبطّن الكفر و التحف الإسلام بقصد الكيد له و تضليل أهله. فوضعوا ما وضعوا من روايات باطلة ليصلوا بها إلى أغراضهم السيّئة و رغباتهم الخبيثة[2].

قال الأستاذ أبو ريّة: و قد أجمع الباحثون و العلماء المحقّقون، على أنّ نشأة الاختراع في الرواية و وضع الحديث على رسول الله ﷺ إنّما كان في أواخر عهد عثمان و بعد الفتنة التي أودت بحياته، ثمّ اشتدّ الاختراع و استفاض بعد مبايعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فإنّه ما كاد المسلمون يبايعونه بيعة ثانية، حتّى ذرّ قَرنُ الشيطان الأمويّ ليغتصب الخلافة من صاحبها، و يجعلها حكماً أمويّاً. و قد كان وا أسفاه![3]

و في ذلك يقول الإمام الشيخ محمّد عبده: و توالت الأحداث بعد الفتنة الكبرى، و نقض بعض المبايعين للخليفة الرابع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ما عقدوا، و كانت حروب بين المسلمين انتهى فيها أمر السلطان إلى الأمويّين. غير أنّ بناء الجماعة قد انصدع،

---

١. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٦٣. و سيأتي ذلك عند الكلام عن الوضع للسياسة.
٢. التفسير و المفسّرون، ج ١، ص ١٥٨. عن أضواء على السنّة المحمّدية لأبي ريّة، ص ١١٨.

مباشرةً إلى التابعيِّ أو الصحابي أو رسول الله ﷺ، فإنه لا يمكنُ الحكمُ للروايةِ بالصحة، أو الحكمُ عليها بالضعف، فكيف يعرفُ الباحثُ ذلك إذا لم يعرفْ رجالَ السند الذين نقلوا تلك الرواية؟

لم يكن الإسنادُ موجوداً زمنَ الصحابة، ولم يكن الصحابةُ يسألونَ بعضَهم بعضاً عن الإسناد، لأنَّ الصحابةَ عدولٌ ثقات!

وفي عصرِ التابعين ظهرَ الوضعُ وفشا الكذب، فكانَ علماءُ التابعين يطلبون الإسنادَ لإمكانيةِ الحكم على الروايـة، فإذا كانت الروايةُ مرويـةً من قِبَلِ أحدِ الضعفاء أو المجروحين ردّوا روايته!

ولما دُوِّنَت التفاسيرُ في عصرِ أتبـاعِ التابعين، وسُـجِّلَتْ فيها الـرواياتُ المأثورة، كانت تُذْكَرُ بأسـانيدها، وظهـرَ هذا في تفسيرِ السـدي، وتفسـير عبد الرزاق، وتفسير سفيان بن عيينة، وتفسير ابن أبي حاتم، وتفسير ابن جرير الطبري، وغيرهم.

وبذلك كان يمكنُ تخريجُ الرواياتِ المأثورةِ في تلك التفاسير، ومعرفةُ الصحيحِ والضعيفِ منها، من خلالِ النظرِ في سند الرواية!

والمشكلةُ وقعَتْ بعدَ ذلك عندما صار المفسرون يوردون الأقوالَ المأثورة بدون إسناد. كما فعلَ المفسرون: السمرقندي والثعلبي والسيوطي والشوكاني وغيرهم. ولم يكن هؤلاء المفسرون يعتمدون الصحيحَ من الروايات المأثورة. وبذلك اختلطَ صحيحُ الرواياتِ بموضوعها.

ويمكنُ التغلبُ على هذا السبب بالعودةِ إلى كتبِ التفسيرِ بالمأثور، التي التزمَ أصحابُها بذكرِ الإسناد، كالطبري وابن أبي حاتم، فالرواياتُ المسنَدَةُ في هذهِ التفاسيرِ كثيرة، وتخريجُها ممكن، وبذلك يمكنُ معرفة الصحيح من تلك الروايات المأثورة، وعند ذلك لا تُقْبَلُ من رواياتِ التفاسير التي حذفت الإسناد إلاَّ الرواياتُ التي اتفقت مع ما صحَّ من الروايات المذكورةِ مسندةً في التفاسير[1].

* * *

(١) انظر التفسير والمفسرون: ١/ ٢٠١ ـ ٢٠٣.